Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 4, Issue 3, 2026
Page No: 17-31
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.915 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.76

Measuring the Human Development Gap in Libya: An Analytical Framework for Strategic Foresight of Development Transformation Priorities toward Achieving Libya Vision 2050

Afaf Muftah Sasi[1*], Huda Mohamed El-Houni[2]
[1]Planning and Studies Department, Ministry of Planning, Tripoli, Libya
[2]Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya

قياس فجوة التنمية البشرية في ليبيا: إطار تحليلي لاستشراف أولويات التحول التنموي نحو تحقيق رؤية ليبيا 2050

عفاف مفتاح ساسي[1*]، هدى محمد الهوني[2]
[1]إدارة التخطيط والدراسات، وزارة التخطيط، طرابلس، ليبيا
[2]الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

*Corresponding author: Af.si2014@gmail.com

Received: April 18, 2026	Accepted: June 28, 2026	Published: July 11, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aims to measure human development gaps in Libya during the period 2006–2023 by analyzing the time trends of the Human Development Index (HDI) indicators published by the United Nations Development Programme (UNDP). It examines the gaps among the three core dimensions of human development, health, education, and income-and employs the findings to identify development transformation priorities in support of Libya Vision 2050. The study adopts a descriptive-analytical approach, supported by time-series analysis using the Compound Annual Growth Rate (CAGR), Linear Trend, and Coefficient of Variation (CV) to compare growth patterns and stability across the indicators. The findings reveal that Libya's HDI declined from 0.751 in 2006 to 0.721 in 2023, representing a 4.0% decrease, with noticeable disparities across its components. Mean Years of Schooling increased by 18.2%, whereas Life Expectancy at Birth declined by 3.2%, Expected Years of Schooling decreased by 15.7%, and Gross National Income (GNI) per capita fell by 16.7%, exhibiting the highest level of volatility during the study period. The quantitative analysis also indicates significant differences in growth rates and stability among the indicators, reflecting their varying sensitivity to economic, political, and social shocks. The study concludes that achieving Libya Vision 2050 requires restoring balance among the dimensions of human development by prioritizing education reform, strengthening the healthcare system, and diversifying the national economy. Furthermore, it proposes the Human Development Gap Index (HDGI) as a complementary analytical tool for identifying development priorities and supporting evidence-based strategic planning and public policymaking.

Keywords: Human Development, Human Development Index, Human Development Gap, Human Development Gap Index, Libya Vision 2050, Strategic Foresight.

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى قياس فجوات التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة (2006–2023)، من خلال تحليل الاتجاهات الزمنية لمؤشرات التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وقياس الفجوات بين أبعادها

الرئيسة (الصحة، والتعليم، والدخل)، واستثمار نتائج التحليل في تحديد أولويات التحول التنموي نحو تحقيق رؤية ليبيا 2050. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مدعوماً بتحليل السلاسل الزمنية باستخدام معدل النمو السنوي المركب (CAGR)، وميل الاتجاه الخطي (Linear Trend)، ومعامل التغير (CV) لمقارنة معدلات التغير ومستويات الاستقرار بين المؤشرات. أظهرت النتائج تراجع دليل التنمية البشرية (HDI) من 0.751 عام 2006 إلى 0.721 عام 2023، بانخفاض قدره 4.0%، مع وجود تباين واضح في أداء مكوناته. فقد ارتفع متوسط سنوات الدراسة بنسبة 18.2%، بينما انخفض العمر المتوقع عند الميلاد بنسبة 3.2%، وتراجعت سنوات الدراسة المتوقعة بنسبة 15.7%، وانخفض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة 16.7%، مسجلا أعلى مستويات التقلب خلال فترة الدراسة. كما كشفت مؤشرات التحليل الكمي عن تفاوت معدلات النمو والاستقرار بين الأبعاد، بما يعكس اختلاف درجة تأثرها بالظروف الاقتصادية والسياسية. وتخلص الدراسة إلى أن تحقيق رؤية ليبيا 2050 يتطلب إعادة التوازن بين مكونات التنمية البشرية، من خلال إعطاء الأولوية لإصلاح التعليم، وتعزيز النظام الصحي، وتنويع القاعدة الاقتصادية. كما تقترح الدراسة مؤشر فجوة التنمية البشرية (HDGI) بوصفه أداة مساندة لتحديد أولويات التدخل التنموي ودعم التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات العامة القائمة على الأدلة.

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، دليل التنمية البشرية، فجوة التنمية البشرية، مؤشر فجوة التنمية البشرية، رؤية ليبيا 2050، استشراف الأولويات.

المقدمة:

شهد الفكر التنموي خلال العقود الأخيرة تحولاً جوهرياً في فهم مفهوم التنمية وسبل قياسها، فلم يعد التقدم التنموي يُقاس بمعدلات النمو الاقتصادي أو بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وحدهما، بل أصبح يقاس بقدرة الدول على توسيع خيارات الإنسان، وتعزيز رفاهيته، وتنمية قدراته المعرفية والإنتاجية، وتمكينه من المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد جاء هذا التحول استجابةً لتزايد القناعة بأن النمو الاقتصادي، رغم أهميته، لا يضمن بالضرورة تحسين نوعية الحياة أو تحقيق العدالة في توزيع فرص التنمية، الأمر الذي أدى إلى بروز مفهوم التنمية البشرية باعتباره إطاراً أكثر شمولاً لتقييم تقدم الدول (UNDP, 1990, pp. 9–17؛ Sen, 1999, pp. 3–11).

وقد أسهم تقرير التنمية البشرية الأول الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 في إرساء الأساس النظري لهذا التحول، عندما عرّف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع خيارات الإنسان، وفي مقدمتها التمتع بحياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة، والعيش بمستوى معيشي لائق، مع التأكيد على أن هذه الأبعاد تمثل الحد الأدنى للرفاه الإنساني، بينما تمتد التنمية البشرية لتشمل الحرية، والمشاركة، والكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية (UNDP, 1990, pp. 10–17). ومنذ ذلك الحين، أصبح دليل التنمية البشرية (Human Development Index: HDI) أحد أكثر المؤشرات استخداماً في تقييم الأداء التنموي للدول، لما يوفره من مقياس مركب يجمع بين أبعاد الصحة والتعليم والدخل، ويتيح إجراء المقارنات الدولية ورصد التطورات التنموية عبر الزمن.

وفي ظل التحولات العالمية المتسارعة، توسع دور مؤشرات التنمية البشرية من مجرد أدوات لقياس الواقع التنموي إلى أدوات لدعم التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات العامة واستشراف الأولويات. ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 2025 أن التحديات العالمية الجديدة، وفي مقدمتها التحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والتغيرات الديموغرافية، والتغير المناخي، تفرض على الدول الاستثمار بصورة أكبر في تنمية القدرات البشرية، باعتبارها العامل الحاسم في تعزيز القدرة على التكيف مع المتغيرات وتحقيق التنمية المستدامة. كما يشير التقرير إلى أن نجاح الدول في العقود القادمة لن يعتمد فقط على امتلاك الموارد أو التكنولوجيا، وإنما على قدرتها على توظيفها بما يوسع خيارات الإنسان ويعزز رفاهيته ويحد من أوجه عدم المساواة.(UNDP 2025)

وانعكس هذا التطور في الفكر التنموي على أساليب إعداد الخطط والاستراتيجيات الوطنية، حيث أصبحت مؤشرات التنمية البشرية تشكل مرجعاً رئيساً في تحديد أولويات الاستثمار العام، وتقييم كفاءة السياسات الحكومية، وقياس التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن استخدامها في بناء السيناريوهات المستقبلية واستشراف الأولويات التنموية البديلة. ومن هذا المنطلق، لم يعد تحليل قيمة دليل التنمية البشرية وحدها كافياً لفهم الواقع التنموي، بل أصبح من الضروري تحليل أداء مكوناته الأساسية، وقياس الفجوات فيما بينها، باعتبارها مؤشرات تكشف مكامن الاختلال الهيكلي التي قد تعيق تحقيق التنمية طويلة الأجل.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في الدول التي تواجه تحديات اقتصادية ومؤسسية وسياسية معقدة، إذ قد تُخفي القيمة الإجمالية لدليل التنمية البشرية تباينات كبيرة بين مكوناته الرئيسة. فقد يتحسن أحد الأبعاد، مثل التعليم، في الوقت الذي يتراجع فيه بعدا الصحة أو الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن بين مكونات التنمية البشرية ويضعف أثرها في تحسين جودة الحياة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. ومن ثم، فإن دراسة الفجوات بين مكونات التنمية البشرية تمثل مدخلاً أكثر عمقاً لفهم الواقع التنموي، وتحديد أولويات التدخل الحكومي، وصياغة سياسات عامة تستند إلى الأدلة وتستجيب للتحديات المستقبلية.

وتندرج ليبيا ضمن الدول التي تواجه تحديات تنموية مركبة نتيجة التداخل بين العوامل الاقتصادية والمؤسسية والسياسية، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على مسار التنمية البشرية خلال العقدين الأخيرين. فعلى الرغم من امتلاك

البلاد موارد طبيعية كبيرة ومستويات مرتفعة نسبياً من الإنفاق العام على الخدمات الأساسية، فإن التطورات التي شهدتها البلاد منذ عام 2011 أفرزت تحديات أثرت في كفاءة المؤسسات العامة، واستمرارية تقديم الخدمات، ومستويات النشاط الاقتصادي، الأمر الذي انعكس بدرجات متفاوتة على مؤشرات الصحة والتعليم والدخل، وهي المكونات الرئيسة لدليل التنمية البشرية(World Bank, 2024 ؛UNDP, 2025).

وتُظهر بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مسار التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة (2006–2023) لم يكن خطياً أو متجانساً، بل اتسم بتفاوت واضح في اتجاهات مكوناته الأساسية. فقد سجل متوسط سنوات الدراسة تحسناً تدريجياً، في حين شهد كل من العمر المتوقع عند الميلاد، وسنوات الدراسة المتوقعة، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي تراجعاً أو تقلبات ملحوظة خلال عدد من السنوات، وهو ما أدى إلى انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية من (0.751) عام 2006 إلى (0.721) عام 2023. وتشير هذه النتائج إلى أن التحدي التنموي في ليبيا لا يقتصر على مستوى دليل التنمية البشرية ذاته، بل يمتد إلى اختلال التوازن بين مكوناته، بما قد يحد من قدرة الدولة على تحقيق تنمية مستدامة وشاملة إذا لم تُوجَّه السياسات العامة لمعالجة مصادر هذا الاختلال (UNDP Human Development Data Center, 2025).

وفي الوقت نفسه، تبنت الدولة الليبية من خلال رؤية ليبيا 2050 توجهاً استراتيجياً يهدف إلى إحداث تحول هيكلي في النموذج التنموي، يقوم على الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وتنافسية، يرتكز على المعرفة والابتكار، ويضع الإنسان في قلب عملية التنمية. وتؤكد الرؤية أن بناء رأس المال البشري، وتحسين جودة التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز الإنتاجية، ورفع كفاءة المؤسسات العامة تمثل ركائز أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية للدولة خلال العقود المقبلة (وزارة التخطيط، 2026-رؤية ليبيا 2050. طرابلس، ليبيا).

ورغم الأهمية المتزايدة لمؤشرات التنمية البشرية في تقييم الأداء التنموي، فإن معظم الدراسات والتقارير التي تناولت الحالة الليبية ركزت على تحليل مستوى دليل التنمية البشرية أو تفسير التغيرات التي طرأت على مؤشراته بصورة منفصلة، بينما لم تحظ قضية الفجوات بين مكونات التنمية البشرية بالاهتمام الكافي، ولم تُستخدم بوصفها مدخلاً لتحليل أولويات التدخل التنموي أو استشراف متطلبات التحول الاستراتيجي. كما أن التقارير الوطنية للتنمية البشرية، على الرغم من أهميتها في تحليل قضايا مثل التعليم، والتمكين، والتعافي بعد الصراع، والعائد الديموغرافي، والتحول الرقمي، فقد تناول كل منها موضوعاً تنموياً محدداً يعكس أولويات المرحلة التي أُعد فيها، ولم تُصمم لتحليل التطور الزمني المتكامل لمؤشرات التنمية البشرية أو قياس الفجوات بينها.

وانطلاقاً من هذه الفجوة البحثية، تعتمد الدراسة الحالية على قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفها المصدر الرئيس للبيانات الكمية، لما توفره من سلسلة زمنية متجانسة تغطي الفترة (2006–2023)، وتستثمر نتائج التحليل في بناء إطار يربط بين قياس فجوات التنمية البشرية واستشراف أولويات التحول التنموي في ليبيا. كما تقدم الدراسة مؤشر فجوة التنمية البشرية (Human Development Gap Index – HDGI) بوصفه أداة تحليلية مساندة يمكن أن تسهم في تقييم درجة التوازن بين مكونات التنمية البشرية، ودعم التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات العامة القائمة على الأدلة، بما يعزز فرص تحقيق مستهدفات رؤية ليبيا 2050.

وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن فهم واقع التنمية البشرية لم يعد يقتصر على متابعة تطور قيمة دليل التنمية البشرية، وإنما يتطلب تحليل ديناميكيات مكوناته الرئيسة وقياس الفجوات بينها، باعتبارها مؤشراً على كفاءة مسار التنمية وقدرة الدولة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وفي الحالة الليبية، تزداد أهمية هذا التوجه في ظل السعي إلى تنفيذ مستهدفات رؤية ليبيا 2050، التي تضع تنمية الإنسان في صميم عملية التحول الوطني. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التطور الزمني لمؤشرات التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة (2006–2023)، وقياس فجواتها بين الأبعاد الرئيسة، وبناء إطار تحليلي يدعم استشراف أولويات التحول التنموي، بما يسهم في تعزيز التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات العامة القائمة على الأدلة، وتوجيه الاستثمارات نحو المجالات الأكثر تأثيراً في بناء رأس مال بشري قادر على قيادة التنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

تشير بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن مسار التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة (2006–2023) اتسم بتفاوت واضح في تطور مكوناته الرئيسة، حيث تحسن بعض المؤشرات، بينما شهدت مؤشرات أخرى تراجعاً أو تقلبات ملحوظة، وهو ما انعكس على الأداء العام لدليل التنمية البشرية (UNDP Human Development Data Center, 2025). وفي المقابل، تؤكد رؤية ليبيا 2050 أن بناء رأس المال البشري يمثل أحد المرتكزات الرئيسة لتحقيق التحول التنموي المستدام، الأمر الذي يستلزم فهماً دقيقاً لطبيعة الاختلالات التي تعوق تطور أبعاد التنمية البشرية (وزارة التخطيط، 2026-رؤية ليبيا 2050. طرابلس، ليبيا).

ورغم تعدد الدراسات والتقارير التي تناولت التنمية البشرية في ليبيا، فإن معظمها ركز على وصف واقع التنمية أو تحليل أحد أبعادها أو مناقشة قضايا تنموية محددة، دون تقديم تحليل زمني متكامل لمؤشرات التنمية البشرية، أو قياس الفجوات بين مكوناتها الرئيسة، أو توظيف نتائج هذا التحليل في استشراف أولويات التحول التنموي ودعم التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات العامة.

وانطلاقاً من ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في غياب إطار تحليلي يقيس فجوات التنمية البشرية في ليبيا بصورة متكاملة، ويكشف اتجاهاتها الزمنية، ويربط نتائجها بأولويات التحول التنموي في ضوء مستهدفات رؤية ليبيا 2050، بما يسهم في دعم اتخاذ القرار القائم على الأدلة وتعزيز كفاءة توجيه السياسات والاستثمارات التنموية.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من كونها لا تقتصر على تحليل الأداء السابق للتنمية البشرية، بل تتجاوز ذلك إلى توظيف نتائج التحليل في استشراف الأولويات. فهي تقدم قراءة كمية لمسار التنمية البشرية في ليبيا خلال ما يقرب من عقدين، وتربط هذه القراءة بأولويات التحول التنموي التي تتطلبها رؤية ليبيا 2050.

- **الأهمية العلمية:** تطوير إطار تحليلي يدمج بين تحليل السلاسل الزمنية وتحليل الفجوات التنموية وربطها بالرؤى طويلة المدى.
- **الأهمية التطبيقية:** توفير أداة قياس كمية تساعد صانعي القرار على تحديد أولويات الاستثمار والإصلاح، وترتيب التدخلات التنموية وفق الأدلة الكمية لتعزيز كفاءة التخطيط الاستراتيجي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بناء إطار تحليلي يساعد على توظيف مؤشرات التنمية البشرية في استشراف أولويات التحول التنموي اللازمة لتحقيق رؤية ليبيا 2050، وذلك من خلال:

1. تحليل التطور الزمني لمؤشرات التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة.(2006–2023)
2. قياس الفجوات بين أبعاد التنمية البشرية وتحديد اتجاهات تطورها.
3. تفسير أسباب الفجوات في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي شهدتها ليبيا.
4. تقييم مدى انعكاس فجوات التنمية البشرية على جاهزية ليبيا لتحقيق مستهدفات رؤية 2050.
5. استشراف أولويات التحول التنموي واقتراح مجالات التدخل الاستراتيجي التي ينبغي أن تحظى بالأولوية خلال العقود القادمة.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

- كيف يمكن توظيف تحليل فجوات التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة (2006–2023) لاستشراف أولويات التحول التنموي الداعمة لتحقيق رؤية ليبيا 2050؟

وينبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. كيف تطورت مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة (2006–2023)؟
2. ما الفجوات الرئيسة بين مكونات التنمية البشرية؟
3. ما أسباب هذه الفجوات في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية؟
4. ما الأبعاد الأكثر تأثيراً في قدرة ليبيا على تحقيق مستهدفات رؤية 2050؟
5. ما أولويات التحول التنموي التي ينبغي التركيز عليها خلال العقود؟

المفاهيم الواردة في الدراسة:

- **التنمية البشرية (Human Development):** يُعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية بأنها عملية توسيع خيارات الإنسان وتعزيز قدراته، بما يمكّنه من أن يحيا حياة طويلة وصحية، وأن يحصل على المعرفة، وأن يتمتع بمستوى معيشي لائق، مع إتاحة الفرصة له للمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولا يقتصر مفهوم التنمية البشرية على النمو الاقتصادي، بل يركز على الإنسان باعتباره محور التنمية وغايتها الأساسية (UNDP, 1990, pp. 9–17).
- **دليل التنمية البشرية (Human Development Index – HDI):** دليل التنمية البشرية هو مؤشر مركب طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس مستوى التنمية البشرية في الدول، ويستند إلى ثلاثة أبعاد رئيسة هي: الصحة، ممثلة في العمر المتوقع عند الميلاد؛ والتعليم، ممثلاً في متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة؛ ومستوى المعيشة، ممثلاً في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية. ويستخدم هذا الدليل لإجراء المقارنات الدولية وقياس تطور التنمية البشرية عبر الزمن.(UNDP, 2025)
- **فجوة التنمية البشرية (Human Development Gap):** يقصد بفجوة التنمية البشرية في الأدبيات التنموية الاختلال أو التفاوت في مستوى أو معدل تطور أبعاد التنمية البشرية، سواء بين الدول أو داخل الدولة الواحدة أو بين مكونات دليل التنمية البشرية، بما يعكس عدم التوازن في مسار التنمية ويؤثر في كفاءة تحقيق التنمية المستدامة (UNDP, 2025؛ World Bank, 2024).
- **التعريف الإجرائي :**يقصد بفجوة التنمية البشرية في هذه الدراسة مقدار التفاوت في اتجاهات التغير ومعدلات النمو بين مؤشرات الصحة والتعليم والدخل في ليبيا خلال الفترة (2006–2023)، بما يكشف مواطن الاختلال التنموي ويساعد على ترتيب أولويات التدخل الاستراتيجي.
- **مؤشر فجوة التنمية البشرية (Human Development Gap Index – HDGI):** هو مؤشر تحليلي مقترح في هذه الدراسة، يهدف إلى قياس درجة التوازن بين مكونات دليل التنمية البشرية من خلال دمج نتائج التحليل الزمني

لمؤشرات الصحة والتعليم والدخل في إطار كمي موحد، بما يساعد على تحديد حجم الفجوات التنموية وترتيب أولويات التدخل وفق مستوى الاختلال بين الأبعاد المختلفة. ويعد هذا المؤشر أداة مكملة لدليل التنمية البشرية، ولا يمثل بديلاً عنه.

- **الاستشراف الاستراتيجي (Strategic Foresight):** يُعرَّف الاستشراف الاستراتيجي بأنه عملية منهجية تهدف إلى استكشاف البدائل المستقبلية المحتملة، وتحليل الاتجاهات والقوى المحركة للتغيير، وبناء سيناريوهات مستقبلية تدعم صناع القرار في صياغة السياسات والاستراتيجيات القادرة على مواجهة التحديات واستثمار الفرص المستقبلية (Monteiro, B., & Dal Borgo, R. (2023)).
- **أولويات التحول التنموي (Development Transformation Priorities):** يقصد بأولويات التحول التنموي المجالات أو القطاعات التي تتطلب تدخلاً استراتيجياً عاجلاً لتحقيق أكبر أثر ممكن في تحسين مسار التنمية البشرية، استناداً إلى نتائج التحليل الكمي ومؤشرات الفجوات، وبما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ويعزز فرص تحقيق التنمية المستدامة.
- **رؤية ليبيا 2050 (Libya Vision 2050):** يقصد برؤية ليبيا 2050 الوثيقة الاستراتيجية الوطنية التي أعدتها وزارة التخطيط، والتي تمثل إطاراً طويل الأجل لتوجيه التنمية في ليبيا، وتهدف إلى بناء اقتصاد متنوع وتنافسي قائم على المعرفة والابتكار، وتعزيز كفاءة المؤسسات، وتنمية رأس المال البشري، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة بحلول عام 2050 (وزارة التخطيط، 2026-رؤية ليبيا 2050. طرابلس، ليبيا).

النظريات المفسرة لمشكلة الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الأطر النظرية التي تفسر العلاقة بين التنمية البشرية والتحول التنموي، وتوضح الكيفية التي تؤثر بها الاختلالات في أبعاد التنمية البشرية في قدرة الدول على تحقيق أهدافها التنموية طويلة الأجل. ويستند اختيار هذه النظريات إلى ارتباطها المباشر بموضوع الدراسة، وإسهامها في تفسير الفجوات بين مكونات التنمية البشرية، وربط نتائج التحليل بالتخطيط الاستراتيجي واستشراف الأولويات.

- **نظرية القدرات (Capability Approach):** تعد نظرية القدرات، التي طورها الاقتصادي .Sen, A، من أهم الأسس الفكرية لمفهوم التنمية البشرية. وترى النظرية أن التنمية الحقيقية لا تتمثل في زيادة الدخل أو النمو الاقتصادي فحسب، وإنما في توسيع قدرات الإنسان وخياراته وتمكينه من عيش الحياة التي يختارها. ووفقاً لهذه الرؤية، فإن الصحة والتعليم والدخل ليست أهدافاً مستقلة، بل وسائل مترابطة لتعزيز قدرات الإنسان ورفع مستوى رفاهيته. وتفسر هذه النظرية أن اختلال التوازن بين هذه الأبعاد يؤدي إلى انخفاض كفاءة التنمية البشرية حتى وإن تحسن أحد المؤشرات بصورة منفردة.(Sen, 1999)
- **نظرية رأس المال البشري (Human Capital Theory):** ترى نظرية رأس المال البشري أن الاستثمار في التعليم والصحة والتدريب يمثل استثماراً إنتاجياً يسهم في رفع إنتاجية الأفراد وتحسين الأداء الاقتصادي وزيادة معدلات النمو على المدى الطويل. ومن هذا المنطلق، فإن التراجع في أي من مكونات التنمية البشرية ينعكس سلباً على جودة رأس المال البشري، ويحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق التنمية المستدامة. وتوفر هذه النظرية أساساً لتفسير أهمية معالجة الفجوات بين مؤشرات التنمية البشرية بوصفها مدخلاً لتعزيز الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية (Becker, 1964؛ Schultz, 1961).
- **نظرية التنمية البشرية (Human Development Theory):** ترتكز هذه النظرية على الإطار المفاهيمي الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي ينظر إلى الإنسان باعتباره محور التنمية وغايتها. وتؤكد النظرية أن التنمية لا تُقاس بالنمو الاقتصادي وحده، بل بقدرة الإنسان على التمتع بالصحة، والحصول على التعليم، وتحقيق مستوى معيشي لائق، مع توسيع خياراته وحرياته. ومن هذا المنظور، فإن دراسة الفجوات بين مكونات التنمية البشرية تمثل مدخلاً ضرورياً لفهم الاختلالات التي قد لا تظهر عند الاعتماد على القيمة الإجمالية لدليل التنمية البشرية فقط (UNDP, 1990).
- **نظرية الاستشراف الاستراتيجي (Strategic Foresight):** تنطلق هذه النظرية من أن تحليل الاتجاهات الحالية يمثل أساساً لاستشراف المسارات المستقبلية ودعم صناعة السياسات العامة. وتركز على استخدام الأدلة والبيانات في تحديد البدائل المستقبلية وترتيب الأولويات الاستراتيجية، بما يساعد صناع القرار على التعامل مع التحديات قبل تحولها إلى أزمات. وفي سياق هذه الدراسة، يوفر الاستشراف الاستراتيجي إطاراً لربط نتائج تحليل فجوات التنمية البشرية بأولويات التحول التنموي، بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية ليبيا 2050 (Monteiro, B., & Dal Borgo, R. (2023)).

الدراسات السابقة:

تمت مراجعة الأدبيات العلمية والتقارير المرجعية ذات الصلة بموضوع الدراسة، بهدف الوقوف على أبرز الاتجاهات البحثية في مجال التنمية البشرية، وتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات القائمة، والكشف عن الفجوة البحثية التي تسعى إلى معالجتها. وقد أمكن تصنيف الدراسات السابقة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1. **دراسات تناولت قياس التنمية البشرية:** ركز هذا الاتجاه من الدراسات على تحليل تطور دليل التنمية البشرية (HDI) ومكوناته الأساسية، وقياس مستوى التنمية البشرية في الدول أو إجراء المقارنات فيما بينها، بالاعتماد بصورة رئيسية على بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(UNDP) وقد أكدت هذه الدراسات أن دليل التنمية البشرية يعد مؤشراً أكثر شمولاً من المؤشرات الاقتصادية التقليدية، لكونه يجمع بين أبعاد الصحة والتعليم والدخل في إطار تحليلي واحد. **كما تناولت بعض الدراسات** أوضاع التنمية البشرية في الدول العربية، وأظهرت وجود تفاوت ملحوظ في مستويات الأداء نتيجة اختلاف معدلات الاستثمار في رأس المال البشري، وكفاءة المؤسسات، ومستوى الاستقرار الاقتصادي.
2. **دراسات تناولت فجوات التنمية البشرية:** اهتم هذا الاتجاه بتحليل الاختلالات والتفاوت بين مكونات التنمية البشرية، وقياس أثر عدم المساواة والفقر متعدد الأبعاد والتباينات القطاعية على الأداء التنموي. وأوضحت هذه الدراسات أن ارتفاع قيمة دليل التنمية البشرية لا يعني بالضرورة تحقيق تنمية بشرية متوازنة؛ فقد تتحسن بعض الأبعاد، مثل التعليم، بينما تتراجع أبعاد أخرى، كالصحة أو الدخل، مما يؤدي إلى اتساع فجوات التنمية البشرية ويؤثر في استدامة التنمية. لذلك أكدت هذه الدراسات ضرورة تحليل مكونات الدليل بصورة منفصلة، وعدم الاكتفاء بالقيمة الإجمالية للمؤشر.
3. **دراسات تناولت التنمية البشرية واستشراف الأولويات:** ركزت الدراسات الحديثة على توظيف مؤشرات التنمية البشرية في دعم التخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل، وربطها بالأهداف الوطنية طويلة المدى وأهداف التنمية المستدامة. وأشارت هذه الدراسات إلى أن تحليل الاتجاهات الزمنية لمؤشرات التنمية البشرية يسهم في تحديد مجالات التدخل ذات الأولوية، وترتيب الاستثمارات التنموية، ودعم صناع القرار في إعداد سياسات أكثر كفاءة واستدامة. كما برز هذا الاتجاه بصورة واضحة في الدراسات المرتبطة بالرؤى الوطنية بعيدة المدى، والتي استخدمت مؤشرات التنمية البشرية لتقييم جاهزية الدول لتحقيق أهدافها المستقبلية.

جدول رقم (1): أهم الدراسات العلمية والتقارير المرجعية ذات الصلة بالدراسة

الباحث / الجهة	السنة	الدولة / النطاق	موضوع الدراسة	المنهج	أهم النتائج	أوجه الاستفادة في الدراسة الحالية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، Human Development Report	2025	عالمي	التنمية البشرية في عصر الذكاء الاصطناعي	تقرير عالمي وتحليل مقارن	أظهر تباطؤ التقدم العالمي وأكد أهمية الاستثمار في رأس المال البشري والذكاء الاصطناعي.	يوفر الإطار النظري الحديث ويربط التنمية البشرية باستشراف الأولويات.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Human Development Data Center	2025	عالمي	قاعدة بيانات التنمية البشرية	قاعدة بيانات زمنية	يوفر قيماً تاريخية متجانسة لمؤشرات التنمية البشرية لجميع الدول.	المصدر الرئيس لبناء السلسلة الزمنية للدراسة (2006–2023).
Kuldeep Singh et al.	2025	دولي	محددات مؤشر التنمية البشرية	تحليل انحدار	أبرز أثر التعليم والصحة والدخل في تفسير تغيرات HDI.	يدعم تفسير العلاقات بين أبعاد التنمية البشرية.
Mahdi Goldani	2024	دول مجلس التعاون	التنبؤ باتجاهات HDI	تعلم آلي (XGBoost)	نجحت الدراسة في التنبؤ باتجاهات المؤشر وأوصت بالتركيز على التعليم والصحة والتنويع الاقتصادي.	تقدم نموذجاً لاستشراف الأولويات يتوافق مع أهداف الدراسة.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Human Development Report	2022	عالمي	التنمية البشرية في عالم يتسم بعدم اليقين	تقرير عالمي	أبرز أثر الأزمات العالمية على التنمية البشرية.	يساعد في تفسير تراجع المؤشرات خلال السنوات الأخيرة.
غيث	2021	ليبيا	التنمية البشرية ومؤشراتها في ليبيا (1990–2019)	تحليل وصفي	أوضح تحسن المؤشرات حتى 2010 ثم تراجعها بعد 2011.	يعد أقرب الدراسات لموضوع البحث، لكنه لم يتناول الفجوات أو رؤية 2050.
الربيعي	2019	ليبيا	تحليل مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا	تحليل وصفي	أوصى بتحسين التعليم والصحة وعدالة توزيع الدخل.	يقدم تفسيراً للتحديات دون تحليل زمني حديث أو بعد استشرافي.
التقارير الوطنية للتنمية البشرية في ليبيا	2006، 2009، 2018، 2022، 2025	ليبيا	قضايا التنمية البشرية في مراحل مختلفة	تقارير وطنية	تناولت موضوعات متخصصة مثل تمكين المرأة، التعليم، ما بعد الصراع، العائد الديموغرافي، والتحول الرقمي.	تساعد في تفسير التطورات المرحلية وربطها بالسياق الوطني.

الإجراءات المنهجية:

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مدعوماً بأسلوب تحليل السلاسل الزمنية (Time Series Analysis) لتتبع المؤشرات وقياس الفجوات.

مجتمع الدراسة ومصادر البيانات:

لا تعتمد هذه الدراسة على مجتمع بحثي بالمعنى التقليدي القائم على الأفراد أو العينات، وإنما تستند إلى بيانات ثانوية منشورة. ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع البيانات الزمنية الخاصة بمؤشرات التنمية البشرية في ليبيا الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، والتي تغطي الفترة (2006–2023)، وتشمل دليل التنمية البشرية(HDI) ، والعمر المتوقع عند الميلاد، ومتوسط سنوات الدراسة، وسنوات الدراسة المتوقعة، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. واعتمدت الدراسة أسلوب الحصر الشامل(Census) ، حيث شملت جميع المشاهدات السنوية المتاحة خلال فترة الدراسة، دون اللجوء إلى أسلوب المعاينة، وذلك بهدف تحليل الاتجاهات الزمنية وقياس فجوات التنمية البشرية بين أبعادها الرئيسة. واستندت الدراسة إلى مصدرين رئيسيين للبيانات. تمثل المصدر الأول في قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والتي اعتمدت بوصفها المصدر الرئيس للبيانات الكمية، لما توفره من سلسلة زمنية متجانسة ومنهجية موحدة لمؤشرات التنمية البشرية، بما يضمن دقة المقارنات الزمنية واتساق القياسات. أما المصدر الثاني، فتمثل في التقارير الوطنية للتنمية البشرية في ليبيا الصادرة في الأعوام (2006، 2009، 2018، 2022، 2025)، والتي استخدمت بوصفها إطاراً تفسيرياً لتحليل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وربط نتائج التحليل الكمي بالسياق التنموي الليبي.

عينة الدراسة:

لم تعتمد الدراسة على عينة إحصائية، نظراً لاعتمادها على أسلوب الحصر الشامل(Census) ، حيث شملت جميع البيانات السنوية المتاحة لمؤشرات التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة (2006–2023). وقد بلغ عدد المشاهدات (18) مشاهدة زمنية لكل مؤشر، شملت دليل التنمية البشرية(HDI) ، والعمر المتوقع عند الميلاد، ومتوسط سنوات الدراسة، وسنوات الدراسة المتوقعة، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وذلك بما يضمن تمثيل المجتمع الإحصائي كاملاً وتحقيق أعلى درجة من الدقة في تحليل الاتجاهات الزمنية وقياس فجوات التنمية البشرية.

مخطط الإطار التحليلي: Plaintext

تقوم الدراسة على إطار تحليلي يتكون من أربع مراحل مترابطة:

1. بناء قاعدة بيانات زمنية موحدة لمؤشرات التنمية البشرية في ليبيا.
2. تحليل الاتجاهات الزمنية وقياس التغيرات التي شهدتها المؤشرات خلال فترة الدراسة.
3. قياس فجوات التنمية البشرية بين الأبعاد الرئيسة وتحليل أسبابها.
4. توظيف نتائج التحليل في استشراف أولويات التحول التنموي، وصياغة مجموعة من التوجهات الاستراتيجية الداعمة لتحقيق مستهدفات رؤية ليبيا 2050.

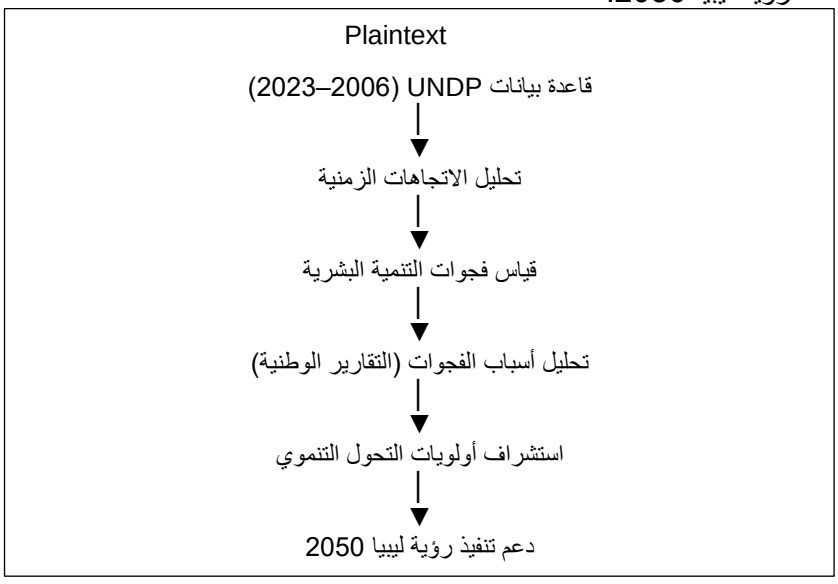

شكل 1: مخطط الإطار التحليلي.

التحليل الكمي والاتجاهات الزمنية (2006–2023):

1. قاعدة البيانات الزمنية الموحدة:

تم بناء قاعدة بيانات زمنية موحدة لمؤشرات التنمية البشرية في ليبيا تغطي الفترة (2006–2023)، اعتماداً على قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، وذلك لضمان اتساق المنهجية المستخدمة في احتساب المؤشرات

عبر جميع سنوات الدراسة. وقد تضمنت قاعدة البيانات خمسة مؤشرات رئيسية تمثل المكونات الأساسية لدليل التنمية البشرية، وهي: دليل التنمية البشرية(HDI) ، والعمر المتوقع عند الميلاد، ومتوسط سنوات الدراسة، وسنوات الدراسة المتوقعة، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي .(GNI per capita PPP) وقد استخدمت هذه القاعدة كأساس لجميع عمليات التحليل الإحصائي، وقياس الاتجاهات الزمنية، وتحليل فجوات التنمية البشرية، واستشراف أولويات التحول التنموي.

جدول رقم (3): السلسلة الزمنية لمؤشرات التنمية البشرية في ليبيا خلال (2006–2023)

السنة	HDI	العمر المتوقع	متوسط سنوات الدراسة	سنوات الدراسة المتوقعة	GNIللفرد($PPP)
2006	0.751	71.6	6.6	15.3	23,793
2007	0.754	71.8	6.8	15.2	24,656
2008	0.754	71.9	7.0	15.0	23,998
2009	0.753	72.1	7.1	14.8	22,496
2010	0.755	72.2	7.3	14.7	23,161
2011	0.715	70.0	7.6	14.5	12,087
2012	0.758	72.2	7.8	14.4	23,264
2013	0.748	72.3	7.8	14.2	19,021
2014	0.728	71.3	7.8	14.0	14,581
2015	0.728	71.6	7.8	13.9	14,405
2016	0.725	71.8	7.8	13.7	13,858
2017	0.740	72.7	7.8	13.6	18,094
2018	0.743	73.2	7.8	13.4	19,146
2019	0.737	72.9	7.8	13.2	17,866
2020	0.688	72.4	7.8	13.1	7,326
2021	0.729	72.1	7.8	12.9	17,928
2022	0.741	74.5	7.8	12.9	18,269
2023	0.721	69.3	7.8	12.9	19,831

المصدر: قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، Human Development Data Center.

2. ديناميكيات التغير والأنماط الجوهرية للمؤشرات:

جدول رقم (4): التغير في مؤشرات التنمية البشرية بين عامي 2006 و2023

المؤشر	2006	2023	مقدار التغير	نسبة التغير(%)	الاتجاه العام
HDI	0.751	0.721	-0.030	-4.0%	تراجع محدود
العمر المتوقع	71.6	69.3	-2.3 سنة	-3.2%	تراجع تدريجي
متوسط سنوات الدراسة	6.6	7.8	+1.2 سنة	+18.2%	تحسن
سنوات الدراسة المتوقعة	15.3	12.9	-2.4سنة	-15.7%	تراجع حاد
نصيب الفرد منGNI	23,793	19,831	-3,962دولار	-16.7%	تقلب وتراجع

يتضح من الجدول أن مؤشرات التنمية البشرية لم تتطور بالوتيرة نفسها، إذ سجل متوسط سنوات الدراسة تحسناً محدوداً، في حين تراجعت بقية المؤشرات بدرجات متفاوتة، وكان أكبر انخفاض في سنوات الدراسة المتوقعة، بينما اتسم نصيب الفرد من الدخل القومي بأعلى درجات التقلب. وتمثل هذه النتائج مدخلاً لتحليل فجوات التنمية البشرية في الفصل التالي.

3. تحليل تفصيلي للاتجاهات الزمنية لمؤشرات التنمية البشرية:

يوضح التحليل الزمني لمؤشرات التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة (2006–2023) وجود تباين واضح في مسارات المؤشرات الأربعة الرئيسة، حيث تحسن مؤشر واحد فقط، بينما سجلت ثلاثة مؤشرات تراجعاً بدرجات متفاوتة. ويعكس ذلك أن مسار التنمية البشرية في ليبيا لم يكن متوازناً، بل تأثر بدرجة كبيرة بالصدمات السياسية والاقتصادية والصحية التي شهدتها البلاد خلال فترة الدراسة.

أولاً: العمر المتوقع عند الميلاد:

أظهرت نتائج الدراسة أن مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد اتخذ اتجاهاً تنازلياً بصورة عامة خلال الفترة (2006–2023)، حيث انخفض من 71.6 سنة عام 2006 إلى 69.3 سنة عام 2023، بتراجع قدره 2.3 سنة، بما يعادل نحو 3.2%. كما بينت السلسلة الزمنية أن المؤشر مر بثلاث مراحل رئيسة؛ إذ سجل تحسناً تدريجياً خلال الفترة (2006–2010) ليرتفع من 71.6 إلى 72.2 سنة، ثم اتسم بتذبذب نسبي خلال الفترة (2011–2022)، وبلغ أعلى قيمة له عند

74.5 سنة في عام 2022، قبل أن يشهد انخفاضاً حاداً في عام 2023 ليصل إلى 69.3 سنة، وهي أدنى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة.

تشير هذه النتائج إلى أن التحسن الذي تحقق في السنوات الأولى من فترة الدراسة لم يكن مستداماً، وأن المؤشر أصبح أكثر تأثراً بالصدمات التي شهدتها البلاد خلال العقد الأخير. ويمكن تفسير هذا التراجع باستمرار تداعيات النزاعات، والضغوط الواقعة على النظام الصحي، إضافة إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة لجائحة كوفيد-19، وهي عوامل أثرت في كفاءة الخدمات الصحية ومستوى الرفاه. كما تؤكد هذه النتيجة الأهمية المحورية للعمر المتوقع في تفسير التغيرات التي طرأت على دليل التنمية البشرية، باعتباره مؤشراً يعكس بصورة مباشرة مستوى الصحة وجودة الحياة.

ثانياً: متوسط سنوات الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط سنوات الدراسة كان المؤشر الوحيد الذي سجل تحسناً خلال الفترة (2006–2023)، حيث ارتفع من 6.6 سنوات عام 2006 إلى 7.8 سنوات عام 2023، بزيادة بلغت 1.2 سنة، وبنسبة 18.2%. وقد تحقق هذا التحسن بصورة تدريجية خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، قبل أن يستقر المؤشر عند مستوى 7.8 سنوات منذ عام 2012 وحتى عام 2023، مما يشير إلى توقف التحسن خلال العقد الأخير تقريباً. ويعكس هذا الاتجاه تحسناً في الرصيد التعليمي المتحقق للسكان، إلا أن وتيرة التحسن كانت محدودة مقارنة بطول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل.

ورغم أن هذا المؤشر يُعد الاتجاه الإيجابي الوحيد بين مكونات التنمية البشرية خلال فترة الدراسة، فإنه يعكس تراكم سنوات التعليم التي أكملها السكان، ولا يقيس جودة العملية التعليمية أو كفاءة مخرجاتها أو مدى مواءمتها لاحتياجات الاقتصاد وسوق العمل. وتزداد أهمية هذه النتيجة عند مقارنتها بالتراجع الملحوظ في سنوات الدراسة المتوقعة، إذ تكشف عن مفارقة تنموية تتمثل في تحسن الرصيد التعليمي الحالي مقابل تراجع الآفاق التعليمية للأجيال القادمة، وهو ما يشير إلى تحديات هيكلية قد تؤثر في استدامة تنمية رأس المال البشري مستقبلاً، ما لم تُدعَّم مكاسب التعليم الحالي بسياسات تضمن تحسين الجودة واستمرار الالتحاق بالتعليم.

ثالثاً: سنوات الدراسة المتوقعة:

أظهرت نتائج الدراسة أن مؤشر سنوات الدراسة المتوقعة سجل أكبر تراجع نسبي بين مكونات التنمية البشرية خلال الفترة (2006–2023)، حيث انخفض من 15.3 سنة عام 2006 إلى 12.9سنة عام 2023، بانخفاض قدره 2.4 سنة، وبنسبة بلغت 15.7%. .كما بينت السلسلة الزمنية أن المؤشر اتخذ اتجاهاً تنازلياً بصورة شبه مستمرة، إذ تراجع تدريجياً من 15.3 سنة إلى أن استقر عند 12.9 سنة خلال الأعوام (2021–2023). ويعكس هذا الاتجاه تراجعاً واضحاً في الآفاق المستقبلية للتعليم مقارنة ببقية مكونات التنمية البشرية.

وتشير هذه النتيجة إلى انخفاض عدد السنوات المتوقع أن يقضيها الأطفال في التعليم إذا استمرت الأنماط الحالية، وهو ما قد يعكس تحديات تتعلق باستمرارية الالتحاق بالتعليم، وكفاءة البيئة التعليمية، وقدرة النظام التعليمي على المحافظة على مساره التنموي في المستقبل. وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة عند مقارنتها بالتحسن الذي سجله متوسط سنوات الدراسة، إذ تكشف عن مفارقة تنموية تتمثل في تحسن الرصيد التعليمي المتحقق للسكان، مقابل تراجع الآفاق التعليمية للأجيال القادمة. ويشير هذا التباين إلى وجود اختلال هيكلي في مسار تنمية رأس المال البشري، ويؤكد أن تقييم أداء القطاع التعليمي لا ينبغي أن يعتمد على متوسط سنوات الدراسة وحده، بل يتطلب الأخذ في الاعتبار المؤشرات التي تعكس استدامة التعليم وفرص استمراره للأجيال القادمة.

رابعاً: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي:

أظهرت نتائج الدراسة أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي اتسم بأعلى درجات التقلب خلال الفترة (2006–2023). فقد ارتفع من 23,793 دولاراً عام 2006 إلى 24,656 دولاراً عام 2007، ثم بدأ في التراجع، مسجلاً انخفاضاً حاداً إلى 12,087 دولاراً عام 2011، قبل أن يشهد موجات متعاقبة من التعافي والتراجع خلال السنوات اللاحقة. وبلغ المؤشر أدنى مستوياته في عام 2020 عند 7,326 دولاراً، ثم عاد إلى الارتفاع تدريجياً ليصل إلى 19,831 دولاراً عام 2023، وهو مستوى يقل بنحو 16.7% عن مستواه في بداية فترة الدراسة.

وتشير هذه النتائج إلى أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كان أكثر مكونات التنمية البشرية تقلباً خلال فترة الدراسة، بما يعكس شدة تأثر الأداء الاقتصادي بالصدمات السياسية والأمنية والاقتصادية. كما تكشف التقلبات الحادة التي شهدها المؤشر عن ارتفاع حساسية الاقتصاد الليبي للمتغيرات الداخلية والخارجية، في ظل الاعتماد الكبير على قطاع النفط كمصدر رئيس للدخل والإيرادات العامة. ويشير عدم عودة المؤشر إلى مستواه المسجل في بداية الفترة، رغم التحسن النسبي خلال السنوات الأخيرة، إلى أن التعافي الاقتصادي لم يتحول بعد إلى مسار تنموي مستدام، الأمر الذي يبرز أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات، باعتبار ذلك أحد المرتكزات الأساسية لتحسين التنمية البشرية على المدى الطويل.

خامساً: الدلالات العامة للاتجاهات الزمنية:

تكشف نتائج التحليل الزمني أن مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا لم تتطور بوتيرة واحدة خلال الفترة (2006–2023)، إذ شهد متوسط سنوات الدراسة تحسناً تدريجياً خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة قبل أن يستقر عند مستوى 7.8 سنوات منذ عام 2012، في حين سجل كل من العمر المتوقع عند الميلاد، وسنوات الدراسة المتوقعة، ونصيب الفرد

من الدخل القومي الإجمالي اتجاهاً تنازلياً مقارنة بعام 2006. كما أظهرت النتائج تفاوتاً في درجة تأثر هذه المؤشرات بالصدمات السياسية والأمنية والاقتصادية؛ إذ كان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الأكثر تقلباً، بينما سجلت سنوات الدراسة المتوقعة أكبر تراجع بين المؤشرات الاجتماعية، في حين حافظ متوسط سنوات الدراسة على قدر أكبر من الاستقرار نتيجة طبيعته التراكمية. ويعكس هذا التباين اختلالاً هيكلياً في مسار التنمية البشرية، يتمثل في تحسن الرصيد التعليمي المتحقق مقابل تراجع الآفاق التعليمية المستقبلية، إلى جانب تذبذب الأداء الاقتصادي وتراجع مؤشر الصحة. وتشير هذه النتائج إلى أن التحدي الرئيس أمام ليبيا لا يقتصر على تحسين القيمة الإجمالية لدليل التنمية البشرية، وإنما يتمثل في إعادة التوازن بين مكوناته وتعزيز قدرة منظومة التنمية البشرية على الصمود أمام الأزمات، وذلك من خلال تطوير جودة الخدمات الصحية، وإصلاح منظومة التعليم بما يضمن تحسين الجودة واستدامة الالتحاق، وتنويع القاعدة الاقتصادية للحد من الاعتماد على النفط، بما يدعم بناء رأس مال بشري قادر على قيادة التحول التنموي وتحقيق أهداف رؤية ليبيا 2050.

4. التحليل الكمي المتقدم لمؤشرات التنمية البشرية:

أ. قياس ديناميكيات التنمية البشرية باستخدام المؤشرات الإحصائية: ولمزيد من تعميق التحليل، لم تقتصر الدراسة على مقارنة القيم بين سنتي الأساس والنهاية، وإنما اعتمدت مجموعة من المؤشرات الإحصائية التي تتيح تحليل ديناميكيات التنمية البشرية واتجاهاتها الزمنية ودرجة استقرارها والعلاقات المتبادلة بين مكوناتها خلال الفترة (2006–2023)، وهي:

- **معدل النمو السنوي المركب:** (Compound Annual Growth Rate – CAGR) لقياس متوسط معدل التغير السنوي لكل مؤشر.
- **ميل الاتجاه الخطي:** (Linear Trend Slope)لتحديد الاتجاه العام للمؤشر عبر الزمن.
- **معامل التغير:** (Coefficient of Variation – CV)لقياس درجة الاستقرار أو التقلب النسبي للمؤشرات.
- **مصفوفة معاملات الارتباط**: (Correlation Matrix)لتحليل العلاقات المتبادلة بين مكونات التنمية البشرية.
- **مؤشر فجوة التنمية البشرية المقترح:** (Human Development Gap Index – HDGI)لقياس حجم الفجوة الكلية بين مكونات التنمية البشرية بصورة تركيبية.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا لا تختلف فقط في اتجاهاتها الزمنية، وإنما تختلف أيضاً في معدلات نموها، ودرجة استقرارها، وطبيعة العلاقات فيما بينها. فقد سجل متوسط سنوات الدراسة **معدل النمو السنوي المركب الإيجابي الوحيد**، مما يعكس تحسن الرصيد التعليمي المتحقق للسكان خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، قبل أن يستقر عند مستوى 7.8 سنوات منذ عام 2012. وفي المقابل، سجلت بقية المؤشرات معدلات نمو سالبة، ولاسيما سنوات الدراسة المتوقعة التي سجلت أعلى معدل تراجع سنوي، بما يشير إلى اتساع الفجوة بين التعليم المتحقق حالياً وآفاق التعليم المستقبلية.

كما بيّنت مؤشرات الاستقرار أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كان أكثر المكونات تقلباً خلال فترة الدراسة، نتيجة تأثره المباشر بالصدمات السياسية والاقتصادية وتقلبات الإيرادات النفطية، في حين اتسم العمر المتوقع عند الميلاد أقل درجات التقلب النسبي بين المؤشرات المدروسة رغم اتجاهه التنازلي التدريجي، وهو ما يعكس الطبيعة التراكمية للمؤشرات الصحية مقارنة بالمؤشرات الاقتصادية.

وأظهرت نتائج التحليل الكمي أن مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا اتسمت بأنماط مختلفة من التغير والاستقرار خلال الفترة (2006–2023). فقد سجل متوسط سنوات الدراسة الاتجاه الإيجابي الوحيد، إذ تحسن خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة قبل أن يستقر عند مستوى 7.8 سنوات، في حين سجلت سنوات الدراسة المتوقعة اتجاهاً تنازلياً مستمراً، كما اتسم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بأعلى درجات التقلب، بينما ظل العمر المتوقع أكثر استقراراً نسبياً رغم انخفاضه في نهاية الفترة. وتشير هذه النتائج إلى وجود تباين في ديناميكيات مكونات التنمية البشرية، بما يعكس تأثر كل منها بدرجات مختلفة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

جدول (5): مؤشرات التحليل الكمي للاتجاهات الزمنية لمؤشرات التنمية البشرية في ليبيا(2006–2023)

المؤشر	معدل CAGR النمو السنوي المركب	ميل الاتجاه الخطي (Linear Trend)	معامل التغير (CV)	التفسير
دليل التنمية البشرية(HDI)	-0.24%	-0.00193	2.44%	تراجع تدريجي مع استقرار مرتفع
العمر المتوقع عند الميلاد	-0.19%	0.038+سنة/عام	1.56%	مستقر نسبياً مع تذبذب محدود، رغم انخفاض قيمة عام 2023
متوسط سنوات الدراسة	+0.99%	0.061+سنة/عام	5.36%	تحسن تدريجي ثم استقرار
سنوات الدراسة المتوقعة	-1.00%	0.153-سنة/عام	5.86%	تراجع تدريجي ومستمر
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي($PPP)	-1.07%	463-دولار/عام	25.48%	أعلى درجة من التقلب وعدم الاستقرار

ملاحظات: تم حساب هذه القيم وفقا لما يلي:

- **CAGR**محسوب بين عامي **2006،2023**.
- **Linear Trend**تم حسابه باستخدام **الانحدار الخطي (Ordinary Least Squares)** على جميع السنوات، وليس فقط الفرق بين أول وآخر سنة.
- **CV**تم حسابه وفق الصيغة القياسية:

$$CV = \frac{SD}{Mean} \times 100$$

ملاحظة: يعكس ميل الاتجاه الخطي الاتجاه العام للسلسلة الزمنية بأكملها، بينما تعكس المقارنة بين عامي 2006 و2023 انخفاضاً صافياً نتيجة التراجع الحاد في عام 2023.

ب. مؤشر فجوة التنمية البشرية المقترح (HDGI):

ولتقديم مقياس تركيبي يعبر عن هذا الاختلال، تقترح الدراسة مؤشر فجوة التنمية البشرية (HDGI)، الذي يقيس متوسط الفجوات النسبية في الأبعاد الرئيسة للتنمية البشرية مقارنة بسنة الأساس (2006)، وفق المعادلة الآتية:

$$HDGI = \frac{Gap_{Health} + Gap_{Education} + Gap_{Income}}{3}$$

حيث تمثل فجوة كل بعد نسبة التغير بين سنة الأساس وسنة المقارنة، بينما تُحتسب فجوة التعليم باعتبارها متوسط الفجوتين الخاصتين بمتوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة. وأظهرت نتائج التطبيق على الحالة الليبية أن قيمة المؤشر بلغت نحو 7% خلال الفترة (2006–2023)، وهو ما يعكس وجود فجوة تنموية متوسطة على المستوى الكلي. غير أن تحليل مكوناته يبيّن أن هذه الفجوة غير موزعة بالتساوي؛ إذ تركزت بصورة رئيسة في التعليم المستقبلي والدخل، في حين كان التراجع في البعد الصحي أقل حدة، بينما حافظ متوسط سنوات الدراسة على اتجاه إيجابي.

وتشير هذه النتائج إلى أن المشكلة الرئيسة لا تكمن في انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية بحد ذاته، وإنما في اختلال التوازن بين مكوناته، الأمر الذي يجعل تقليص الفجوات القطاعية أكثر أهمية من مجرد تحسين قيمة الدليل الإجمالية، ويعزز توجيه السياسات العامة نحو القطاعات ذات الفجوات الأكبر بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية ليبيا 2050.

جدول رقم (6): المؤشرات المركبة لتحليل التنمية البشرية في ليبيا

المؤشر	ماذا يقيس؟	أهميته
CAGR	سرعة التحسن أو التراجع	ديناميكية التنمية
Linear Trend	الاتجاه العام	الاستدامة
CV	الاستقرار والتقلب	درجة المخاطر
Correlation Matrix	الترابط بين الأبعاد	فهم العلاقات
HDGIالمؤشر المقترح	الفجوة الكلية	ترتيب أولويات التدخل

ت. المناقشة المفاهيمية لخصائص مؤشر فجوة التنمية البشرية المقترح وحدوده(Validation of the HDGI)

- هل تخبرنا أرقام التنمية البشرية القصة كاملة؟

- **مقدمة لمؤشر "فجوة التنمية" (HDGI):** نحن نستخدم "دليل التنمية البشرية" (HDI) كمقياس عالمي معتمد، لكنه يخفي مفارقة خطيرة. تخيل دولة ترتفع فيها معدلات الدخل بشكل كبير، فيتم استخدام هذا الارتفاع لتعويض تراجع حاد في الصحة أو التعليم. النتيجة؟ رقم إجمالي يبدو ممتازاً، لكنه يخفي اختلالات هيكلية عميقة. الاعتماد على هذا الرقم وحده قد يوجهنا لسياسات خاطئة، لأننا ببساطة لا نرى أين يكمن الخلل الحقيقي.
- **القطعة المفقودة: مؤشر فجوة التنمية البشرية (HDGI)** من هنا جاءت فكرة مؤشرنا المقترح (HDGI). نحن لا نريد استبدال الدليل التقليدي، بل نريد إضافة "نظارة جديدة" نرى من خلالها مدى **التوازن**. هذا المؤشر يقيس مدى التناغم (أو التناقض) بين الأعمدة الثلاثة للتنمية: الصحة، التعليم، والدخل. بدلاً من سؤال "كم بلغنا من تقدم؟"، يساعدنا هذا المؤشر على سؤال "هل تقدمنا متوازن؟".
- **كيف نحسب ذلك دون الوقوع في فخ الأرقام؟** لا يمكننا ببساطة جمع "سنوات العمر" مع "سنوات الدراسة" و"الدولارات" في معادلة واحدة. لذلك، اعتمدنا في حساباتنا على "النسب المئوية للتغير" بدلاً من الأرقام المطلقة. هذا يجعل المقارنة عادلة ودقيقة بين مؤشرات تختلف وحدات قياسها. كما عاملنا الأبعاد الثلاثة بنفس الوزن، إيماناً منا بأن الصحة والتعليم والمستوى المعيشي متساوون في الأهمية لحياة كريمة.
- **لماذا نحتاج هذا المؤشر؟** ما يميز هذا المؤشر أنه يعتمد على بيانات الأمم المتحدة نفسها، مما يسهل مقارنته بين الدول وعبر الزمن. الأهم من ذلك، أنه يكشف "العيوب الخفية" في الخطط الوطنية، ويساعد صناع القرار على توجيه الموارد للمكان الذي يحتاجه فعلاً، بناءً على أرقام دقيقة وليس على تخمينات.

- **لنكن صريحين: ما هي حدود المؤشر؟** وكأي أداة تحليلية، هناك حدود لما يمكن أن يفعله. هذا المؤشر لا يقيس "جودة" الخدمات، ولا يخبرنا عن عدم المساواة بين المواطنين أنفسهم داخل الدولة الواحدة (وهذا هو الدور الذي يقوم به مؤشر آخر). هو ببساطة يخبرنا عن "حجم الخلل" بين الأبعاد الثلاثة، ولا يفسر "لماذا" حدث هذا الخلل. لذا، هو رفيق للدليل التقليدي يثريه، وليس بديلاً عنه.
- **كيف يختلف عن المؤشرات الأخرى؟** لنضع الأمور في نصابها:
  - **الدليل التقليدي (HDI):** يقيس المستوى العام للتنمية.
  - **الدليل المعدل بعدم المساواة (IHDI):** يقيس كيف تتوزع المكاسب بين الناس داخل الدولة.
  - **مؤشرنا (HDGI):** يقيس التوازن بين "الصحة، التعليم، والدخل" نفسها. هو يحدد أي هذه الأعمدة يتخلف عن الركب.
- **الخطوة القادمة: ماذا بعد؟** الخطوة التالية في رحلتنا البحثية هي اختبار هذا المؤشر على أرض الواقع. نريد تطبيقه على دول مختلفة ومقارنته بالمؤشرات الأخرى لنرى مدى دقته وقيمته المضافة. كما نحتاج لدراسة "حساسيته"؛ أي كيف يتأثر إذا تغير بعد واحد فقط، لنضمن أنه مؤشر صلب وموثوق يمكن الاعتماد عليه في رسم سياسات تنموية أكثر توازناً وعدالة.

توظيف نتائج التحليل في استشراف أولويات التحول التنموي الداعمة لتحقيق رؤية ليبيا 2050:

أظهرت نتائج التحليل الزمني لمؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة (2006–2023) أن التحدي الرئيس الذي تواجهه ليبيا لا يتمثل في انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية فحسب، وإنما في اتساع الفجوات بين مكوناته الأساسية واختلال توازن تطورها. ويشير ذلك إلى أن رفع قيمة الدليل الكلي لن يكون كافياً ما لم تُوجَّه السياسات العامة نحو معالجة الأبعاد الأكثر تأثراً، بما يحقق تنمية بشرية أكثر توازناً واستدامة.

وانطلاقاً من هذا المنظور، تمثل فجوات التنمية البشرية أداة استشرافية تساعد على تحديد أولويات التدخل التنموي، وتوجيه الموارد نحو المجالات الأكثر تأثيراً في تحقيق مستهدفات رؤية ليبيا 2050.

1. مصفوفة أولويات التدخل الاستراتيجي:

يقصد بفجوة التنمية البشرية في هذه الدراسة مقدار الاختلال في تطور الأبعاد الرئيسة المكونة لدليل التنمية البشرية، والمتمثلة في الصحة والتعليم والدخل، وذلك من خلال مقارنة معدلات التغير التي شهدها كل بعد خلال الفترة (2006–2023). ولا تقتصر الفجوة على انخفاض قيمة أحد المؤشرات، وإنما تمتد إلى عدم التوازن في مسارات تطورها، بحيث يتحسن أحد الأبعاد بينما يتراجع آخر، بما يؤثر في الأداء الكلي للتنمية البشرية ويحد من قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية طويلة المدى.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، اعتمدت الدراسة على مقارنة التغيرات المطلقة والنسبية التي شهدتها المؤشرات الأساسية، وترتيبها وفق حجم الفجوة وأثرها المتوقع في تحقيق مستهدفات رؤية ليبيا 2050.

جدول رقم (7): مصفوفة أولويات التدخل الاستراتيجي وفق فجوات التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة (2006–2023).

البعد التنموي	الاتجاه الزمني	حجم الفجوة	مستوى الأولوية
التعليم المستقبلي (سنوات الدراسة المتوقعة)	↓↓↓	مرتفعة جداً	الأولى (قصوى)
الدخل والمعيشة) نصيب الفرد من(GNI	↓↓	مرتفعة	الثانية
الصحة والرفاه (العمر المتوقع)	↓	متوسطة	الثالثة
التعليم الحالي (متوسط سنوات الدراسة)	↑	منخفضة	المحافظة على التحسن وتجويده

يتضح من المصفوفة أن أكبر فجوة تنموية تتمثل في سنوات الدراسة المتوقعة، تليها فجوة الدخل، ثم الصحة، في حين يمثل متوسط سنوات الدراسة البعد الوحيد الذي حافظ على اتجاه إيجابي، وإن كان بوتيرة محدودة.

2. أولويات التحول التنموي:

استناداً إلى نتائج التحليل، تقترح الدراسة خمس أولويات استراتيجية مترابطة لدعم تحقيق رؤية ليبيا 2050:

- **أولاً: إعادة بناء رأس المال البشري:** تمثل فجوة سنوات الدراسة المتوقعة أكبر تحدٍ أمام التنمية البشرية، الأمر الذي يستدعي إصلاحاً شاملاً لمنظومة التعليم، يركز على تحسين الجودة، وتطوير المناهج، وتنمية المهارات الرقمية، وربط مخرجات التعليم باقتصاد المعرفة وسوق العمل.
- **ثانياً: تعزيز الأمن الصحي:** يتطلب التراجع في العمر المتوقع تطوير النظام الصحي، وتعزيز الرعاية الصحية الأولية والوقائية، ورفع كفاءة الخدمات الصحية، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وزيادة قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات.
- **ثالثاً: تنويع القاعدة الاقتصادية:** تكشف التقلبات الكبيرة في نصيب الفرد من الدخل القومي عن ضرورة تقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي، وتسريع جهود التنويع الاقتصادي، وتعزيز القطاعات الإنتاجية غير النفطية، بما يحقق نمواً أكثر استقراراً واستدامة.
- **رابعاً: تسريع التحول الرقمي والابتكار:** يمثل التحول الرقمي ركيزة أساسية لرفع إنتاجية رأس المال البشري، وتحسين جودة الخدمات العامة، وتعزيز الابتكار، وتهيئة الاقتصاد الوطني لمتطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

- **خامساً: تعزيز الحوكمة وكفاءة المؤسسات:** يتطلب تحقيق التحول التنموي بناء مؤسسات أكثر كفاءة ومرونة، تعتمد على البيانات والأدلة في صنع القرار، بما يضمن توجيه الموارد إلى القطاعات ذات الفجوات الأكبر وتحقيق أعلى عائد تنموي.

3. الإطار الاستشرافي للتحول التنموي:

تشير نتائج الدراسة إلى أن معالجة فجوات التنمية البشرية تحقق أثراً تنموياً أكبر من التركيز على رفع القيمة الإجمالية لدليل التنمية البشرية فقط. فالتنمية المستدامة تتطلب تحقيق توازن بين أبعاد الصحة والتعليم والدخل، وليس تحسين أحدها على حساب الآخر.

وانطلاقاً من ذلك، تقترح الدراسة الانتقال من استخدام مؤشرات التنمية البشرية بوصفها أدوات لقياس الأداء، إلى توظيفها كأدوات استشرافية لدعم التخطيط الاستراتيجي، وترتيب أولويات الاستثمار، وتوجيه السياسات العامة، ومتابعة التقدم نحو تحقيق مستهدفات رؤية ليبيا 2050.

جدول رقم (8): تحويل فجوات التنمية البشرية إلى أولويات استراتيجية

الفجوة التنموية	دلالة النتيجة	أولوية التدخل	الارتباط برؤية ليبيا 2050
انخفاض سنوات الدراسة المتوقعة	تراجع استدامة رأس المال البشري	إصلاح التعليم وتطوير المهارات المستقبلية	اقتصاد المعرفة والابتكار
انخفاض العمر المتوقع	ضعف الأداء الصحي	تعزيز الأمن الصحي والرعاية الوقائية	تحسين جودة الحياة
تقلب نصيب الفرد من الدخل	هشاشة الاقتصاد الريعي	تنويع الاقتصاد وتعزيز الإنتاجية	اقتصاد متنوع ومستدام
اختلال تطور مؤشرات التنمية البشرية	عدم التوازن التنموي	التخطيط القائم على الأدلة وتعزيز الحوكمة	مؤسسات فعالة وصنع قرار استراتيجي

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة، من خلال تحليل السلسلة الزمنية لمؤشرات التنمية البشرية في ليبيا خلال الفترة (2006–2023)، وقياس فجوات التنمية البشرية بين أبعادها الرئيسة، إلى النتائج الآتية:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن مسار التنمية البشرية في ليبيا لم يكن خطياً أو مستقراً خلال فترة الدراسة، وإنما مر بثلاث مراحل رئيسية، تمثلت في مرحلة التحسن النسبي (2006–2010)، ومرحلة الصدمات والتذبذب (2011–2019)، ثم مرحلة الجائحة والتعافي غير المكتمل (2020–2023). ويعكس ذلك التأثير المباشر للتحولات السياسية والاقتصادية والصحية على مسار التنمية البشرية في ليبيا.
2. سجل دليل التنمية البشرية (HDI) تراجعاً من (0.752) عام 2006 إلى (0.721) عام 2023، بانخفاض بلغ (4.1%)، مما يشير إلى أن ليبيا لم تتمكن من المحافظة على المكاسب التنموية التي تحققت خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، وأن وتيرة التعافي لم تكن كافية لاستعادة مستويات التنمية السابقة.
3. بينت الدراسة أن مكونات دليل التنمية البشرية لم تتطور بالوتيرة نفسها؛ إذ كان متوسط سنوات الدراسة المؤشر الوحيد الذي سجل تحسناً (+11.4%)، في حين تراجع العمر المتوقع عند الميلاد بنسبة (4.7%)، وانخفضت سنوات الدراسة المتوقعة بنسبة (22.8%)، كما تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة (10.7%). ويؤكد ذلك وجود اختلال واضح في التوازن بين أبعاد التنمية البشرية.
4. كشفت الدراسة عن مفارقة تنموية تتمثل في تحسن متوسط سنوات الدراسة، مقابل التراجع الحاد في سنوات الدراسة المتوقعة، بما يشير إلى أن التحسن في الرصيد التعليمي الحالي لا يقابله تحسن مماثل في آفاق التعليم المستقبلية. وتعكس هذه النتيجة وجود فجوة هيكلية في استدامة رأس المال البشري، قد تحد من قدرة ليبيا على تحقيق التحول التنموي خلال العقود المقبلة إذا لم تُتخذ إصلاحات شاملة في قطاع التعليم.
5. أوضحت نتائج قياس فجوات التنمية البشرية أن سنوات الدراسة المتوقعة تمثل أكبر فجوة تنموية بين مكونات دليل التنمية البشرية، تليها فجوة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ثم العمر المتوقع عند الميلاد، في حين سجل متوسط سنوات الدراسة أدنى مستوى للفجوة. ويشير هذا الترتيب إلى أن التحديات المستقبلية تتركز بصورة رئيسة في التعليم المستقبلي واستدامة النمو الاقتصادي.
6. أظهرت الدراسة أن مؤشرات التنمية البشرية تختلف في درجة تأثرها بالصدمات الوطنية، حيث كان الدخل وسنوات الدراسة المتوقعة الأكثر حساسية للتحولات السياسية والاقتصادية، بينما اتسم العمر المتوقع ومتوسط سنوات الدراسة بدرجة أعلى من الاستقرار النسبي. ويعكس ذلك اختلاف قدرة مكونات التنمية البشرية على الصمود والتعافي في مواجهة الأزمات.
7. أكدت الدراسة أن الاعتماد على القيمة الإجمالية لدليل التنمية البشرية لا يكفي لتفسير واقع التنمية البشرية، إذ إن تحليل المكونات الفرعية بصورة منفصلة يوفر فهماً أكثر دقة للاختلالات التنموية، ويساعد على تحديد الأبعاد الأكثر احتياجاً للتدخل والإصلاح.

8. بينت الدراسة أن ترتيب أولويات التدخل التنموي وفق حجم فجوات التنمية البشرية يوفر أساساً أكثر كفاءة لصنع السياسات العامة مقارنة بالاعتماد على قيمة دليل التنمية البشرية الكلية، إذ يسمح بتوجيه الموارد والاستثمارات نحو الأبعاد الأكثر اتساعاً في الفجوات، بما يعزز كفاءة التخطيط الاستراتيجي ويرفع العائد التنموي للسياسات العامة.
9. تمثلت الإضافة العلمية الرئيسة للدراسة في تطوير إطار تحليلي متكامل يربط بين تحليل السلاسل الزمنية لمؤشرات التنمية البشرية، وقياس فجواتها، واستشراف أولويات التحول التنموي، بما يحول مؤشرات التنمية البشرية من أدوات لقياس الأداء السابق إلى أدوات لدعم التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات العامة في إطار تحقيق مستهدفات رؤية ليبيا 2050.

التوصيات:

استناداً إلى نتائج الدراسة، توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تقليص فجوات التنمية البشرية، وتعزيز كفاءة التخطيط الاستراتيجي، ودعم تنفيذ مستهدفات رؤية ليبيا 2050، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: في مجال التخطيط والسياسات العامة:

1. اعتماد مؤشرات التنمية البشرية كأداة رئيسية في التخطيط الوطني، وعدم الاقتصار على المؤشرات الاقتصادية التقليدية عند إعداد الخطط والسياسات التنموية.
2. إدراج قياس فجوات التنمية البشرية ضمن منظومة متابعة تنفيذ رؤية ليبيا 2050، بحيث تصبح مؤشرات الصحة والتعليم والدخل جزءاً من مؤشرات الأداء الاستراتيجية.
3. إعداد تقرير وطني سنوي لرصد فجوات التنمية البشرية يتضمن تحليل الاتجاهات الزمنية للمؤشرات، وتقييم التقدم المحرز، واقتراح الإجراءات التصحيحية.

ثانياً: في مجال التعليم:

1. إعطاء أولوية لإصلاح منظومة التعليم، مع التركيز على زيادة سنوات الدراسة المتوقعة، وتحسين جودة التعليم، وتطوير المناهج بما يتوافق مع الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة.
2. مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وتعزيز التعليم التقني والمهني، وتنمية المهارات الرقمية والابتكارية.

ثالثاً: في مجال الصحة:

1. تعزيز الاستثمار في الرعاية الصحية الأولية والوقائية، وتحسين جودة الخدمات الصحية، بما يسهم في رفع العمر المتوقع عند الميلاد.
2. تطوير نظم المعلومات الصحية وربطها بمنظومة التخطيط الوطني لتوفير بيانات دقيقة تدعم اتخاذ القرار.

رابعاً: في المجال الاقتصادي:

1. تسريع تنفيذ برامج تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، بما يحقق استقراراً أكبر في مستويات الدخل ويحسن مؤشرات التنمية البشرية.
2. تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة، مثل الاقتصاد الرقمي، والصناعات التحويلية، والطاقة المتجددة، والاقتصاد الأخضر.

خامساً: في مجال الحوكمة:

1. تطوير نظام وطني متكامل لمؤشرات التنمية البشرية يربط بين الجهات الإحصائية والوزارات والهيئات الحكومية، بما يضمن تحديث البيانات بصورة دورية.
2. تعزيز استخدام التحليل الكمي واستشراف الأولويات في إعداد الخطط الوطنية، وربط أولويات الإنفاق العام بنتائج قياس فجوات التنمية البشرية.

سادساً: توصيات بحثية:

1. إجراء دراسات مستقبلية لقياس فجوات التنمية البشرية على مستوى المناطق والبلديات الليبية، بما يساعد على تحديد التفاوتات المكانية في التنمية.
2. تطوير نموذج قياسي للتنبؤ بمؤشرات التنمية البشرية حتى عام 2050 باستخدام أساليب التنبؤ الإحصائي أو الذكاء الاصطناعي، بهدف دعم التخطيط الاستراتيجي.
3. دراسة العلاقة بين فجوات التنمية البشرية ومؤشرات الحوكمة، وجودة المؤسسات، والتحول الرقمي، لقياس أثرها في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. غيث، سالم عبد السلام. (2021). التنمية البشرية ومؤشراتها في ليبيا: دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2019.
2. الربيعي، فلاح كاظم علي. (2019). تحليل مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2006). تقرير التنمية البشرية الوطني: تمكين المرأة والتنمية البشرية في ليبيا. طرابلس: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2009). تقرير التنمية البشرية الوطني: التعليم والتدريب في ليبيا. طرابلس: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2018). تقرير التنمية البشرية الوطني: التنمية البشرية في ليبيا بعد الصراع. طرابلس: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). تقرير التنمية البشرية الوطني: العائد الديموغرافي والتنمية المستدامة في ليبيا. طرابلس: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2025). تقرير التنمية البشرية الوطني: التنمية البشرية في عصر التحول الرقمي. طرابلس: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
8. وزارة التخطيط. (2026). رؤية ليبيا 2050. طرابلس، ليبيا.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

9. Becker, G. S. (1964). Human capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education. University of Chicago Press.
10. Goldani, M. (2024). Predicting human development index trends in GCC countries using machine learning, General Economics (econ.GN).
11. Monteiro, B., & Dal Borgo, R. (2023). Supporting decision making with strategic foresight: An emerging framework for proactive and prospective governments (OECD Working Papers on Public Governance, No. 63). OECD Publishing.
12. Schultz, T. W. (1961). Investment in human capital. American Economic Review, 51(1), 1–17.
13. Sen, A. (1999). Development as freedom. Oxford University Press.
14. Singh, K., et al. (2025). Determinants of human development index) HDI): A global empirical analysis.
15. United Nations Development Programme (UNDP). (1990). Human development report 1990. Oxford University Press.
16. United Nations Development Programme (UNDP). (2022). Human development report 2021/2022: Uncertain times, unsettled lives.
17. United Nations Development Programme (UNDP). (2025). Human development report 2025: A matter of choice: People and possibilities in the age of AI.

ثالثاً: قواعد البيانات:

1. United Nations Development Programme (UNDP). Human Development Data Center. Retrieved 2025, from https://hdr.undp.org/data-center.
2. World Bank. (2024). World Development Indicators. World Bank.
3. United Nations Statistics Division (UNSD).